القانون الداخلي في مؤسسات التربية التكوين

النصوص المرجعية

- المرسوم 76-71 المتضمن تنظيم وتسيير المدرسة الأساسية .
- المرسوم 76-72 المتضمن تنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي .
- المرسوم 91-167 المتضمن حماية مؤسسات التربية والتكوين .
- القرار 778-91 المتضمن نظام الجماعة التربوية .
- القرار 2.175-92 المتضمن تنظيم وتسيير المدرسة الأساسية المندمجة .

1. تمهيد

كثيرا ما يقع الخلط بين نظام الجماعة التربوية المنصوص عليه في القرار 778 من جهة والقانون الداخلي من جهة أخرى ، بحيث يفضل بعض المسيرين الاكتفاء بما ورد في نظام الجماعة التربوية ويعتمدونه وحده كقانون داخلي للمؤسسات التي يشرفون عليها .

والحقيقة أنه يتعين على مسيري المؤسسات التربوية الاسترشاد بالمبادئ والتوجيهات والمعاني التي توحي بها الأحكام التنظيمية المنصوص عليها في نظام الجماعة التربوية واعتبارها أرضية ومرجعا ، واتخاذها أساسا لوضع القانون الداخلي للمؤسسة المدرسية المنصوص عليه في التشريع والتنظيم المتعلق بالمنظومة التربوية ومؤسساتها ، مع مراعاة الخصوصيات الجغرافية والاجتماعية والإدارية والتنظيمية والبيئية ... وغيرها لكل مؤسسة .

وبهذا الصدد يجدر أن نشير إلى ما ورد في القرار الوزاري المتعلق بتنظيم وتسيير المدرسة الأساسية المندمجة الذي ينص على ما يلي **"يخضع نظام الجماعة التربوية في المدرسة الأساسية المندمجة إلى أحكام القرار 778 ويكون محل قانون داخلي يضعه مجلس التربية والتسيير"** .

كما نص المرسومان المتعلقان بتنظيم وتسيير مؤسسات التعليم الثانوي والمدارس الأساسية على ما يلي **"يضع مجلس التوجيه والتسيير ، ومجلس التربية والتسيير لائحة النظام الداخلي لحياة المجموعة التربوية ضمن مؤسسات التعليم الثانوي والمدارس الأساسية ، وتصادق سلطة الوصاية على هذه الوثيقة"** .

من هنا يمكن القول أنه يتوجب على رئيس المؤسسة التربوية أن يبادر إلى إنجاز القانون الداخلي للمؤسسة التي يسيرها بمشاركة الأساتذة والموظفين ، ثم يعرضه على مجلس التوجيه والتسيير ، أو مجلس التربية والتسيير حسب طبيعة المؤسسة لمناقشة وإثرائه والمصادقة عليه في جلسة خاصة تعقد لهذا الغرض .

يحول القانون الداخلي إلى الوصاية (مديرية التربية بالولاية) في ثلاث نسخ للمصادقة عليه ، وعندئذ تقوم إدارة المؤسسة التعليمية بطبعه ونشره على نطاق واسع ليطلع عليه التلاميذ وأولياؤهم والموظفون كما يعتمد كوثيقة رسمية ضمن الملف المطلوب لتسجيل التلاميذ الجدد – بعد توقيعه من طرف أوليائهم – يمكن الرجوع إليها في تسيير شؤون التلاميذ المتمدرسين .

2. أهمية القانون الداخلي للمؤسسة

يمثل القانون الداخلي للمؤسسة التعليمية ميثاقا اجتماعيا وإداريا وتربويا يضبط العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية التي تتشكل من التلاميذ والموظفين وأولياء التلاميذ وبين المدرسة والمحيط بما يخدم المصلحة العليا للتلاميذ ، ويكرس طابع الخدمة العمومية لها باعتبارها ملكية مشتركة للمجتمع بأكمله .

وبهذا المنظور يمكن إبراز أهمية القانون الداخلي للمؤسسة في الجوانب التالية :

1.1 فهو يضبط العلاقات بين أعضاء الجماعة التربوية في المؤسسة الواحدة

بحيث يمكن لكل واحد منهم ممارسة مهامه المحددة قانونا في إطار التكامل والتشاور والتعاون الهادف إلى ترقية الفعل التعليمي والتربوي الذي يستقطب فيه التلميذ الاهتمام بلا منازع .

2.2 ينظم علاقة المؤسسة بمحيطها المباشر

من خلال إيجاد صيغ للتعاون مع الهيآت الإدارية المحلية ، والتنظيمات الاجتماعية والثقافية والرياضية التي بإمكانها تدعيم المؤسسة ماديا ومعنويا ، وجعلها قادرة على أداء وظيفتها كمركز إشعاع علمي وثقافي وتربوي يؤثر في المحيط إيجابا أكثر مما يتأثر به سلبا .

3.2 يحصن المدرسة من الصراعات الحزبية

وتأثيراتها السلبية ، ويكرس مبدأ كونها مرفقا عموميا في خدمة المجتمع لا يمكن استعماله إلا للأنشطة التي لها علاقة بتنمية شخصية الأطفال والشباب وإعدادهم للعمل والحياة بإكسابهم المهارات والمعارف العلمية والتكنولوجية وغرس المبادئ الإنسانية العليا في نفوسهم .

4.2 يشجع على ممارسة النشاطات الثقافية والرياضية والترفيهية وتطويرها

بهدف تنمية شخصية التلميذ وتدريبه على تحمل المسؤولية ضمن نوادي وفروع الجمعية الثقافية الرياضية المدرسية .

5.2 يسمح القانون الداخلي بإقرار التدابير المناسبة في ميدان النظافة والصحة وحفظ أمن الأشخاص والممتلكات وصيانتها

بما يخدم الفعل التربوي ، ويحفز المربين على تطوير أساليب أدائهم الوظيفي في جو من الانضباط والطمأنينة .

6.2 يرسخ في نفوس التلاميذ حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه

ويمجد القيم الحضارية واحترام الرموز والثوابت الوطنية ، ويجعلهم يتمسكون بحقوق الإنسان والأخلاق الفاضلة . وذلك من خلال تنظيم مشاركتهم في الاحتفالات الدورية بالأعياد الوطنية والدينية ، والحرص على تحية العلم الوطني كل أسبوع وفق التنظيم المعمول به .